الاثبات او النفي نحو ما ضربت زيدا فانه وان لم يقع عليه لكن تعلق
به وعمل فيه مثل تعلقه بما وقع عليه فتامل وليس الى ادبوقوع
الفعل عليه مباشرته له ولولا هذا التفسير لخرج منه
ايضا نحو اردت السفر فهذا التفسير ايضا يدفع ما قيل
في تناول التعريف للمفعول الاول في باب علم وللثاني في
باب اعلم نظرا الى العلم والاعلام انما يقعان على غيرهما فلا
ويندفع ما قيل ان التعريف يتناول المفعول به بواسطة
حرف الجر نحو ذهبت بزيد مع ان المقصود تعريف
المفعول به بلا واسطة لان مطلق المفعول به ينصرف
اليه فان قلت كان عليه ان يقول الذي يقع به فعل الفاعل
باضافة فعل الى الفاعل ليصرفه عن الفعل الاصطلاحي
فيضيف واسناد الوقوع اليه عن ثبوت النحو ونحو المفعول
لغير الفعل عن كلفة التكلف وليفيد عموم الفعل
اذ نفيه النفي بما يعم حسنه يفيد العموم ولا فعل لخلوا
عن فاعل مذكورا او محذوف قلت الثاني الفعل عوض
عن المضاف اليه المحذوف بناء على قول من يجوز نيابته عن
المضاف اليه اذا كان اسما ظاهرا او للعهد ومنهم من قال
اضافة الفعل الى الفاعل ليخرج زيد في ضرب زيد لانه لم يقع
عليه فعل اسند الى الفاعل فاشكل عليه نحو اعطي زيد درهما
ذان ذرهما مفعول به ولم يقع عليه فعل اسند الى الفاعل
فدفعه بان زيدا فاعل حكما لجعل الفاعل شاملا للمفعول
ما لم يسم فاعله وطي هذه المسافة البعيدة لم ينفعه انه
يخرج حينئذ انجباي ضرب عمرا فان عمرا مفعول به ولم يقع
عليه فعل اسند الى فاعل وبعضهم دفع ورود نحو ما ضربت
زيدا عمرا بقوله والمراد بوقوع الفعل عليه كونه مما وقع

عليه

علية الفعل عبارة فيدخل فيه ضرب زيد عمرا مع كذبه وما ضرب
زيد عمرا الان العبارة دلت على وقوع الضرب على عمرو ولولا
دلالته لم يفد دخول حرف النفي نفي الوقوع ويخرج زيد
ضربته لان زيدا وان وقع عليه فعل الفاعل لكن العبارة
لم تفده بل افادت كونه محكوما عليه بالمضروبية ولزم من
ذلك كونه مما وقع عليه الفعل واجاب الرضي عن النفي
بانه يدل على وقوع عدم الضرب على زيد وضعفه لا يخفى
وفرق بين الدلالة على نفي وقوع الضرب ووقوع نفي
الضرب ولو اعتبر الدلالة الضمنية لزم كون زيد مضروبا
منه على انه لا ينفعه في دفع اضربت زيدا او يدخل في
التعريف نحو با لزيد وضارب لزيد ولزيد ضربت من
مفاعيل دخل عليها لام التقوية اعني مفعول شبه
الفعل ومفعول فعل محذوف او موخر فانه يدخلها
لام تقوية العمل لان اللام لزيادتها في حكم العدم وكذا
ما زيد فيه حرف جر اخر ويخرج عنه المفاعيل الاربعة
الباقية اما المفعول فيه فلان الفعل يقع فيه لا عليه واما المفعول
له فلان الفعل يقع لاجله عليه واما المفعول المطلق فيما
يتوهم من مغايرته لفعل الفاعل فان المفعول المطلق عين
فعله وجعل المفعول الحقيقي الذي هو الاثر عين الفعل
الذي هو التاثير بناء على انهما لا يميزون بينهما ولذا حكموا
بان المفعول المطلق هو المصدر والاصل في ناصبه
ان يكون مذكورا وذلك نحو زيدا من ضربت زيدا او لزيد
ضربت فعل ماض وفاعل زيد امفعول به فهو منصوب
بضربت وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في اخره ونحو الفرس
من ركبت الفرس واعرابه كاعراب سابقه ونحو حذف

Copyright © King Saud University